

قانون رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٤

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بمبلغ ١٣٨٥٥٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وثلاثمائة وخمسة وثمانون مليوناً وخمسمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بمبلغ ٣٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثمانون مليون جنيه) موزعة كالاتي :

- أجور بمبلغ ٢٣٥٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وثمانون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين جنيه) منه مبلغ ٢٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بمبلغ ١٣٤٧٥٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وثلاثمائة وسبعة وأربعون مليوناً وخمسمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالآتي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٣٤٣٥٤٥٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بمبلغ ١٣٤٧٥٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وثلاثمائة وسبعة وأربعون مليوناً وخمسمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالآتي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٣٤٣٥٤٥٠٠٠ جنيه .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والشركاء إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٤ .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠٤ م) .

حسني مبارك

موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

بيسان		بيسان	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :		الاستخدامات الجارية :	
٢٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٢٣٥٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٢٣٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠
إيرادات النشاط الجارى		الأجور	
إيرادات أخرى		النفقات الجارية والتحويلات الجارية	
جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية		جملة الاستخدامات الجارية	
		فائض العمليات الجارية :	
		ضرائب داخلية ورسم تنمية موارد	
		فائض موزع (فائض حكومي)	
		جملة الفائض	
جملة الموازنة الجارية		جملة الموازنة الجارية	
		الاستخدامات الرأسمالية :	
الإيرادات الرأسمالية :		استثمارات استثمارية	
إيرادات وأسمالية مستوعبة		تحويلات وأسمالية	
قروض وتسهيلات تمويلية (كلها لرومن من بنك الاستثمار القومى)		جملة الاستخدامات الرأسمالية	
جملة الإيرادات الرأسمالية		إجمالي الموازنة	
إجمالي الموازنة			